وادّى واوجب واعلم وانفذ وامضى فقد قضى وصل قال الطيبي القضاء
موضوع للقدر المشترك بين هذه المفهومات وهو انقطاع الشيء ونهايته
وقضاء الله عبارة عن ثبوت صور جميع الاشياء في العلم الاعلى على الوجه
الكلي وهو الذي تسميه الحكماء العقل الاول وقدره هو ثبوت جميع الموجودات
في اللوح المحفوظ الذي تسميه الحكماء بالنفس الكلية وقال بعضهم القضاء
هو الحكم الكلي الاجمالي على اعيان الموجودات باحوالها من الازل الى الابد
مثل الحكم بان كل نفس ذائقة الموت والقدر تفصيل ذلك الحكم بتعيين
الاسباب في تخصيص ايجاد الاعيان باوقات وازمان بحسب قابلياتها
واستعداداتها المقتضية للوقوع منها وتعليق كل حال من احوالها بزمان
معين وسبب مخصوص مثل الحكم بموت زيد في اليوم الفلاني بالمرض
الفلاني ولا يمكن ان يكون التفصيل على خلاف الاجمال فما يقع في افراد
الانسان من خير او شر فانما هو تفصيل قضائه لا محالة فسعادة المرء
وشقاوته انما هي بامور خارجة عن حقيقة الانسان اقتضته الحكمة
الربانية كالمشخصات فاتضح معنى قوله اعملوا ما شئتم فكل ميسر
لما خلق له فمن خلق لان يظهر منه تفاصيل قضائه الخير لا يصدر عنه الا
الخير وكذلك عكسه وقد قيل في معناه ذلك بصرفه تعالى في افعاله
على وفق ما قدره واجراه عليه مستندا الى سابق علمه بخلق القوى
والدواعي له فمن كان من اهل السعادة يتيسر له لعمل اهل السعادة ومن كان
من اهل الشقاوة في الانوار في تفسير قوله تعالى هو الذي خلقكم فمنكم
كافر مقدر كفره موجه اليه ما يحمله عليه ومنكم مؤمن مقدر ايمانه
موفق لما يدعوه اليه وفيه حكاية الامام مع القدرية وهي ان جماعة
منهم هجموا عليه فقالوا انت الذي تزعم ان الله شاء الكفر من عباده ثم
يعاقبهم على ذلك فقال اتخبروني هل علم الله في الازل ما يوجد من هؤلاء
الكفرة ام لا فلم يمكنهم انكار علم الله تعالى فقالوا نعم قال فاذا علم الله منهم
الكفر كيف تقولون هل شاء ان يتحقق علمه كما علم ام شاء ان يتغير علمه
جهلا فعرفوا بطلان مذهبهم فتابوا ومن حزب الشيخ ابي العباس المرسي
الهي معصيتك نادتني بالطاعة وطاعتك نادتني بالمعصية يريد انه
سبق تعلق علمك بالمعصية مني وقدرتك بايجادها وارادتك
بتخصيصها فتعين وجودها حسب التعلق تعينا لزوميا ضرورة بطلان
تبدل تعلق العلم جهلا والقدرة عجزا والارادة قسرا فاني يمكن التحول
عنها ووقوعها حتما عدلا لا ظلما فلهذا كانت منادية بالطاعة اي بالتحول

تحت مجاري القهر استسلاما للقهار وكذلك التعلق بالطاعة التي جرت
على يد العبد فكان الحق وقوعها والباطل امتناعها مع ان العبد كراهة فقطع
وما خالف فيكون مناديا على نفسه بلسان الحال ان طاعته لمولاه مع العزم
على المخالفة في حال الاطاعة حقيقة فذلك عين المخالفة للطاعة فاطاع
فيكون في عين المعصية بل الطاعة له مجاز كنسبتها للسموات والارض
ويفهم منه قوله لسيد خلقه ليس لك من الامر شيء وقوله ايضا واليه
يرجع الامر كله وتوكل عليه الى آخر حزبه فلنرجع الى ما هو بصددنا وهو
الفرق بين القضاء والقدرة وقال بعض المحققين القدرة عبارة عن تعلق
القدرة والارادة بايجاب جميع الاشياء التعلق التنجيزي الواقع فيما
لا يزال والقضاء عبارة عن تعلقهما بها التعلق المعنوي الحاصل في
الازل فالقضاء سابق على القدر والقدر واقع على سننه وتحقيق
هذه المسئلة مما تسكب فيه العبرات وقال بعض العلماء القدر بمنزلة
المعد للكيل والقضاء بمنزلة الكيل فالقدر ما لم يكن قضاء فمن حق ان
يدفعه الله فاذا قضى فلا مدفع له ويشهد بذلك قوله وكان امرا مقضيا
قال ابو حنيفة الناظر في القدر كالناظر في شعاع الشمس كلما ازداد نظرا
ازداد حيرة وهو مما استاثر الله به وهو المراد بما رواه مسلم اذا ذكر القدر
فامسكوا ولا عذر لاحد في القضاء والقدر والتخليق والارادة لان هذه
الكل لم يجعلهم مضطرين انما فعلوا ما فعلوا مختارين فقضاء خلق الفعل
وارادته والقضاء به وتقديره كخلق الاوقات والامكنة التي يقع فيها
ولا يقع بدونها ولم تصر تخليق شيء من ذلك عذرا لانه لا يوجب اضطرارهم
ولا دلالة في قوله تعالى قل لن ينفعكم الفرار ان فررتم من الموت او القتل
على ان الفرار لا يغني شيئا لان ما لا بد لكل شخص من حتف انفه او قتل
في وقت معين انما هو مقتضى ترتب الاسباب والمسببات بحسب العادة
على مقتضى الحكمة لا لانه سبق به القضاء لانه تابع للمقتضى التابع
للارادة التابعة للعلم التابع للمعلوم وهو المقتضي فلا يكون باعثا
له وفي المقصد الاقصى القضاء نصبه هذه الاسباب الكلية الثابتة
كالارض والسموات والكواكب والافلاك والقدر توجيهه هذه الاسباب
الكلية بحركاتها المناسبة الى المسببات الحادثة وقضاء الله عند الاشاعرة
ارادته الازلية المتعلقة بالاشياء على ما هي عليه فيما لا يزال وقدره
ايجاد الاشياء على قدر مخصوص وتقدير معين في ذواتها واحوالها
وعند الماتريدية هما من صفاته تعالى بلا كيف وليسا راجعين الى العلم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)